الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية
في البلاد العربية

د. ريما خلف هنيدي
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة
المدير العام - المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المملكة الأردنية الهاشمية
البحر الميت
6-7 شباط/فبراير 2005

أيها السيدات والسادة،
يسعدني أن أكون بينكم اليوم ممثلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يسرني ويشرفني في هذا المقام أن أتقدم من صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لتكرمه برعاية هذا المؤتمر. والشكر موصول لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ولمعالي وزير العدل للجهود الكبيرة التي بذلت في الإعداد للقائنا اليوم وفي توفير جميع أسباب النجاح له.

أيها السيدات والسادة،
يأتي تبني مبادرة "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية" في وقت تاريخي في حياة شعوب المنطقة العربية. فبعد أكثر من نصف قرن من حصول دول هذه المنطقة على استقلالها وتحررها، لا زالت شعوبها لا تتمتع بالقدر المرجو من مزايا التنمية والسلام والاستقرار التي استطاعت أن تنعم بها شعوب أخرى في عالمنا اليوم.

ولعل المكانَ الذي ينعقد فيه مؤتمرنا يختزل ماضي هذه المنطقة وحاضرَها. ففي هذا المكان وحوله ظهرت حضارات وديانات أثرت الإنسانية جمعاء. وفي الوقت نفسه، فإن على جانبي هذا المكان الآمن الهادئ، شرقا وغربا، مناطقَ تكبلها احتلالات، وتعتصرها صراعاتٌ داميةٌ تكاد تعصف بالمكتسبات التاريخية وبالإرث الحضاري الضخم، وتعوّقُ شعوب المنطقة من اللحاق بركب التنمية والنماء.

فإن قراءة للواقع التنموي العربي تبين لا شك إنجازات يعتد بها، ولكنها أيضاً تشير إلى مكامن قصور لا يسعنا تجاهلها. فقد حققت البلدان العربية في النصف الثاني من القرن العشرين تقدما مقدراً في مجالات البنى التحتية والصحة والنشر الكمي للتعليم. إلا أن فجوة عميقة ما زالت تباعد بيننا وبين العالم المتقدم في مجالات عدة، أهمها الحرية والمعرفة وتمكين المرأة. كما أن حصيلة التنمية العربية تبدو متواضعة، مقارنةً بالآمال التي كانت معقودة عليها، وبالنظر إلى الموارد المتوافرة. وهي تبدو أكثر تواضعا بالنظر للإرث الحضاري الضخم الذي تختزنه هذه المنطقة.

السيدات والسادة،

منذ بداية التسعينات، قامت البلدان العربية بتنفيذ العديد من البرامج لإصلاح سياساتها المؤسسية والاقتصادية والتنموية، ولتحقيق الاندماج مع الاقتصاد العالمي. فبعد تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات، فطن أصحاب القرار في معظم الدول العربية لحدود الاقتصاد الموجه والنتائج الثقيلة الناجمة عن تعاظم دور الدولة. وتنامى الإدراك لأهمية دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي. فشرعت الدول في تحولها المحمود نحو اقتصاد السوق. وركزت الإصلاحات على تحقيق الاستقرار المادي والنقدي، وإعادة هيكلة الاقتصاد بما يوفر بيئة محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي.

ولكن الإصلاحات التي طُبّقت، سواء منها المؤسسية أو الاقتصادية، كانت ذات أثر محدود على الأداء التنموي. فمعدلات النمو الاقتصادي لم تنتعش مقارنةً بالمؤشرات الدولية، وتراجعت حِصة البلاد العربية من التجارة العالمية ومن التدفقات الرأسمالية الأجنبية، وقصرت أسواق العمل عن خلق فرص عمل كافية لتجفيف ينابيع البطالة وخفض معدلات الفقر.

ولقد حدّ من الأثر الإيجابي لهذه الإصلاحات عدد من العوامل، منها تأخر بعض البلدان العربية في الشروع بتطبيق الإصلاحات، وتبني منهج الإصلاح الجزئي لا الشامل، والتردد حيال تغيير أو تعديل دور الدولة ونظام الإدارة العامة. إلا أن العامل الأهم، كان إغفال الإصلاح المتبنى لجوانب هامة من الإصلاح المؤسسي، بحيث باتت "فجوة المنظومة العامة لإدارة الحكم" هي القيد الأشد على انطلاق الاقتصادات العربية وتعظيم قدرتها على المنافسة في عالم اليوم. وبات أحد لا يشك في أن تحسينَ مستوى الأداء المؤسسي، باتجاه زيادة كفاءة أجهزة الدولة، وتعزيز سيادة القانون، والمساءلة الفاعلة، سيسهم في الإسراع بمعدلات التنمية في منطقتنا.

السيدات والسادة،

ثمةَ إدراكٌ متزايد لأهمية الإصلاح الشامل. فلقد أضحت أزمة التنمية في الوطن العربي من الجسامة والتعقيد وتشابك الجوانب، بحيث لم يعد الإصلاح الجزئي كافياً، بل ربما لم يعد ممكنا من الأساس بسبب احتياج الإصلاح الفعال لبيئة مؤسسية ومجتمعية حاضنة.

وقد تبلوَر هذا الإدراك نتيجةً لازدياد القناعة في البلدان العربية بأن أداءها لا يعبر عن طاقاتها ومواردها المالية والبشرية. ونتيجةً لهذا الوعي، بدأنا نلمس ما يشبه الإجماع على ضرورة

إطلاق برنامج إصلاحي شامل، يرمي إلى تحقيق الحياة الأفضل لأبناء وبنات هذه المنطقـة. وتأتي مبادرة "الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية"، بمنهجيتها الرائدة، انطلاقاً مـن هـذا الـوعي وتعزيزاً لهذه الرؤية. ويشرفنا في المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن نكون شركاء لكم في إطلاق هذه المبادرة الهامة. ونأمل، من خلال الشراكة مـع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن نكون خير عون لكم في تنفيذها.

وتهدف هذه المبادرة، في بعديها الوطني والإقليمي، إلى مواجهة النواقص التي تنطوي عليهـا المنظومة العامة لإدارة الحكم في البلاد العربية، من خلال التركيز على تعزيـز الممارسـات الجيدة في ميدان الإدارة الرشيدة، وعلى تطوير القدرات الوطنية في مجـال تصـميم وتنفيـذ السياسات الخاصة بإصلاح المنظومة العامة لإدارة الحكم في القطاع العام. كما تـدعم هـذه المبادرة جهود البلدان العربية في إنشاء شبكاتٍ وطنيةٍ وإقليمية ودوليةٍ تُعنى بقضايا السياسات ذات الصلة، وتحقق المشاركة في الحوار حول السياسات العامة. وسيساهم هذا، في إيجاد بيئة مؤاتية للتنمية والنمو، وفي تطوير المؤسسات العامة بما يمكنها من التعامل بكفاءة مع تحديات العولمة.

وسيحرص البرنامج على تجنب الازدواج بينه وبين برامج أخـرى. فـنحن لا ننشـد خلـق مساراتٍ متوازية مع المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية القائمة. بل نسعى إلـى تطـوير مسار يلتقي مع تلك المسارات ويغذيها.
فالمبادرة ترمي إلى تكميل الجهود الوطنية والبرامج الثنائية، وجهودِ التعاون الإقليمي العربي، وكذلك المبادراتِ الدوليةِ ذاتِ الصلة. فهي من ناحية، تبني علـى مقـررات القمـة العربيـة الأخيرة المنعقدةِ في تونس بشأن مواصلةِ الإصلاح والتحديث في البلدان العربية. وهـي مـن ناحية أخرى تدعم الهدفَ الذي حدده مسارُ برشلونة بشأن خلق منطقةِ حوارٍ وتبادلٍ وتعـاون، تضمن الاستقرار والازدهار.

أيها السيدات والسادة،
إننا نتطلع إلى أن تسهمَ هذه المبادرة في دعم مسيرة التنمية الإنسانية في المنطقة العربية عبر إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية. ونأمل أن يأتي هذا العمل مبتكراً، ليعبر عـن إطـارٍ جديد للتعاون يركز في جوهره على جانبيْ المعرفة وبناءِ القدرات البشرية. فبدون النهـوض بهذين العنصرين، لا يمكن، من وجهة نظرنا، كسرُ الحلقة المفرغة للتنمية العربية.

وإنني لعلى يقينٍ من أن في المنطقة العربية الآن عناصرَ إيجابيةً جمة، وقـوىً نشـطة حيـةً تسعى لإحداث نُقلاتٍ نوعيةٍ في مجال الإصلاح. وبات واجبا علينا جميعا أن نسـتجيب لهـذه العناصر، ونوليها كل ما تستحقه من مساندة واهتمام.

أشكركم وأدعو الله عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير هذه الأمة ورفعة شعوبها.